الحمد لله علی احسانه که نسخهٔ عجیبه و تحفهٔ غریبه

از تصانیف جناب مولانا محمد عبد الحلیم ادخله الله فی جنات النعیم مسمی به

القول المحیط فیما یتعلق بالخط للمؤلف المبسط

حسب الاجازت ابن المصنف العلام اعنی الحافظ الحاج الحرمین الشریفین مولانا محمد عبد الحی دام الله ظله

در مطبع علوی باهتمام محمد علی بخش خان رونق طبع یافت

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف لا نحمد من اخرجنا من العدم الى الوجود كيف نحمد من عجز عقولنا الى احاطة ثنائه حق الثناء وكيف لا نصلي على من لولاه لما تعلق بنا الجعل وعلى شدائد الحشر نتوكل اللهم صل عليه وعلى آله خير الآل الذين تمسكوا بالذيل لقمع بنيان الكفر والضلال وبعد فيقول المشتاق الى رحمة ربه الكريم محمد عبد الحليم ابن مولانا محمد امين الله الانصاري اللكنوي قدس الله سره القوي قد التمس مني بعض الاحباب واخلص الاصحاب المولوي محمد علي الديناوري صانه الله الباري ان احرر رسالة في تحقيق الجعل منطوية على حل قول واحد من حاشية الزاهد على حاشية الجلال فحررتها مع تشتت البال لغاية الاستعجال وسميتها بالقول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط ورتبتها على مقدمة وقولين متمسكا بحبل خالق الثقلين ان الصواب في كل الابواب انما هو من شأن [illegible] مقدمة في تعيين الجاعل يجب ان يذعن بان الجعل والايجاد مختص بجناب الحق تعالى عن النقائص لذا نقل عن بعض السفهاء قالوا ان وجود العالم من غير سبب حاصل بالبخت والاتفاق واستدلوا عليه بان تاثير المؤثر اما في حال وجود المتاثر فيلزم تحصيل الحاصل او في حال عدمه فيجتمع النقيضان وقال المحققون ان مبنى هذا من ضعف شبهة تلك السفهاء وقد اعتمدوا عليه [illegible] وانه يرد عليهم بادنى تغيير بان يقال حصول الشيء بعد عدم الحصول اما في حال الحصول فيلزم حصول الحاصل او في حال العدم فيجتمع النقيضان فما هو جوابهم فهو جوابنا والجواب التحقيقي انه فرق بين تاثير المؤثر في زمان وجود المتاثر وتاثيره بشرط وجود المتاثر وتحصيل الحاصل انما يلزم على الثاني ونحن لا نقول به بل نقول ان تاثير المؤثر في زمان وجود المتاثر وقد حصل بهذا التاثير الوجود والذي وقع التاثير في زمانه فعليك التفكر بالفكر الصائب وقد اتفق المتكلمون والصوفية ومحققو الحكماء على انه لا خالق الا الله وما ترى من علائق الظاهر فانما هي روابط وشرائط ليست مؤثرة وموجدة فان الوجدان السليم شاهد على ان الامكان ليس فيه جهة التاثير واما المعتزلة فيقولون ان افعال العباد شرا كان او خيرا مخلوقة بعباده ولبعض الفرق الاخرى قالوا ان افعال العباد من الشرور مخلوقة للعباد ولنا النصوص القاطعة من الكلام الرباني كما قال الله تعالى والله خلقكم و

ما تعملون والكتب الكلامية مشحونة بابطال مقالات المخالفين قال ابو البركات البغدادي ان الحكماء نسبوا المعلولات التي هي في المرتبة الاخيرة الى المتوسطة والمتوسطة الى الغاية والواجب انما نسب الكل الى المبدأ الاول وجعل المراتب شروطا معدة لافاضته تعالى وعليا في تحصيل ان التحقيق الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو بري من كل وجه عن معنى ما بالقوة فالحق ان الايجاد مختص بالواجب والمحتاج في الوجود الى الغير كيف يفيد الوجود ولنعم ما حققوا الصوفية الصافية قالوا انه لا جعل ولا ايجاد بالمعنى الذي يختلف فيه العامة من الحكماء بل الخلق مظاهر الحق هو الظاهر في كل شيء بالك في حد نفسه لا وجه فليس شيء ما موجودا بل الموجود هو الواحد الاحد اطلاق الموجود على الخلق كاطلاق المشمس على الماء المسخن بالشمس بتوسط اثر الشمس فيطلقها على الماء هذا هو المراد بالجعل الوارد في كلمات الحق تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وليس بين الخلق والحق اتحاد ولا حلول كما قال الشيخ الاكبر محي الدين ابن العربي قدس سره من قال بالحلول فهو من حمالة الفضول ومن قال بالاتحاد فهو من اهل الالحاد هذا امر لا يفهمه اهل الظواهر بل اهل العرف والشهود والعرفان لمن وفق له وتفصيل الكلام لا يسعه المقام **القول الاول** المشتمل على كلامين **الكلام الاول**

في تبيين المذاهب في الجعل فالمشهور مذهب الاشراقية والمشائية وتحرير محل النزاع بينهما ان اثر الجعل بالذات اما ان يكون نفس الماهية واما الوجود واتصافها به فاقول بالتتبع فالجاعل جعل الماهية فلا يكون تحته الا المجعول فقط ابدعه الجاعل ويعبر عن تلك المرتبة المجعولة بتقرر الذات وقوام الماهية وفعلية الماهية وله التقدم على الوجود لا التقدم بالانفكاك بل التقدم بالماهية وعند بعض المعتزلة تقرر الماهية منفك عن الوجود والكلام مشحون بابطال هذا الكلام واما ان يكون مفاد الهيئة التركيبية الحملية فمحصله جعل الشيء شيئا وتصييره اياه فيكون تحته مجعول ومجعول اليه الاول جعل البسيط والثاني جعل مولف فالاشراقية اختاروا الجعل البسيط وقالوا الجاعل يجعل نفس الماهية واليه الاشارة في كلام امير المؤمنين الخليفة الرابع بالحق رئيس الطريقة علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه جل الذي شيأ الاشياء مسبد عليه فان من الشيء لا بغوث الا لكان عز وفي شعر الحافظ الشيرازي شعر گفتم این جام جهان بین بتو کی داد حکیم ❊ گفت آن روز که این گنبد مینا میکرد ❊ حیث قال این گنبد مینا میکرد ولم یقل این گنبد را مینا میکرد واما المشائية فاشرب في قلوبهم الجعل المؤلف وقالوا الجعل الماهية موجودة فاثر الجاعل هو مفاد الهيئة التركيبية واما الشيء موجودا في طرفيها فاثر التتبع هذا على المشهور وقال رئيس المتأخرين ان القائلين بالجعل المؤلف بعض اتباع المشائية وقال المحقق الطوسي ان الحكماء والفلاسفة لا ينكرون الجعل البسيط كذا قيل فتفطن واستدل كل من الفريقين على مختاره فالاشراقية واتباعهم استدلوا على الجعل البسيط بدلائل منها ان كل ما فرض اثر الجاعل وجودا كان او اتصاف الماهية بالوجود او الاتصاف بالاتصاف يكون ماهية من الماهيات فينتهي القول بالمؤلف الى البسيط فهو الحق وفيه بحث من وجوه الوجه الاول ان الوجود والاتصاف به والاتصاف بالاتصاف ليس ماهية خارجية فانها اعتبارات ذهنية والقائل بالجعل البسيط انما يقول بجعل الماهية الخارجية فلا يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط والا عليك ان الضرورة حاكمة بعدم الفرق بين الموجود الخارجي والذهني في المجعولية وعدمها فالتخصيص تحكم وان اختلج في صدرك ان المجعول هو الممكن والممكن يكون موجودا خارجيا فادفعه بانه شاع بينهم اطلاق الممكن على الموجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا خارجيا على ما افاده المحققون والوجه الثاني ما اورده رئيس المتأخرين في الافق المبين بما حاصله ان اثر الجعل البسيط ماهية ملحوظة بالاستقلال واثر الجعل المؤلف معنى ربطي بين ذات الممكن والوجود ملحوظا على انه غير مستقل آلة لملاحظة حال الطرفين وهو اتصاف الماهية بالوجود فان لوحظ الاتصاف بالاستقلال لا يصلح لتعلق الجعل المؤلف كما ان النسبة التامة الخبرية من حيث انها ملاحظة بالاستقلال لا تصلح لان تكون متعلقة التصديق ولا يخرج ذلك ماهية الاتصاف عن الحاجة في ثبوتها الى الجعل المؤلف بل من حيث الالتفات اليه بالذات داخل في متعلق الجعل بالعرض وبالجملة لا ينتهي الجعل المؤلف الى البسيط ولا بد عليك ان الاستقلال وعدمه تابعان للالتفات اللحاظ واثر الجاعل ليس تابعا له فليس مدار الخلاف بين القول بالجعل البسيط والجعل المؤلف على الاستقلال وعدمه كما ظن رئيس المتأخرين بل اثر الجعل البسيط عند قائليه نفس الماهية مع قطع النظر عن الوجود

ط اي السيد الباقر ١٢ منه

ف ١

ظ منها اي السيد الباقر ١٢ منه

ظ اي السيد الباقر ١٢ منه

مستقلة كانت كماهية الانسان او غير مستقلة كالمعاني الحرفية التي حصلت في الذهن بحيث تصورها بكنهها ... كانت فلا تحقق في الخارج ولها اجزاء مركبة كالمركبات العنصرية واثر الجعل المؤلف عنده قائلية الاختلاط الماهية بالوجود والماهية كانت وليس المراد بالاختلاط ما هو في مرتبة الحكاية فانها ماهية الحكاية الا انه

نوع من صنع الحاكي وعدم حكاية تغيير الى المراد بالاختلاط ما هو في مرتبة المحكي عنه وقد اتراهم يقولون ان شرح الجاعل هو مفاد الهيئة التركيبية فاحسن التامل المرتبة

والتركيب الى الاقوال الماهية الوجه الثالث ما افاده السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف بقوله انما يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط لو كان ههنا شيء

يتعلق الجعل بالذات وهو غير مسلم فانه ليس ههنا على تقدير الجعل المؤلف الا هيئة تعلق الجعل بها اولا وبالذات باجزائها ثانيا وبالعرض انتهى ما

بعض المتاخرين من ان قول السيد الهروي ليس بمستقيم اذ كل ما بالعرض لا بد وان ينتهي الى ما بالذات انما يحصل التكثر بالتحليل نعم لا يلزم تعلقه بالماهية

من حيث هي هي فغيته ان المراد في قول السيد الهروي بالشيء الواحد هو الماهية التي هي مجعولة عند القائلين بالجعل البسيط بقرينة المقام فالغرض نفي هذه الجاعلية

لا نفي تعلق الجعل بشيء فتفكر ومنها ان الجعل بالذات لا بد له من ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وانتزاع المنتزع ضرورة وقدم القضية علاقة

والوجود امر اعتباري كذا الاتصاف به فلا يكون متعلقين لان يكونا اثري الجعل فلم يبق الا الماهية لعينيتها وفيه المطلوب في الافق المبين ليس

في ظرف الوجود الا نفس الماهية ثم العقل بضرب من التحليل ينتزع عنها الموجودية والصيرورة المصدرية ويصفها بها ويحملها عليها على ان مصداق الحمل

ومطابق الحكم هو نفس الماهية بحسب تلك الظرف لا امر زائد يقوم بها فيصح الحمل انتهى وفيه ان المقصد الضروري هو كون المجعول امرا عينيا واما المجعول الية

فقد يكون امرا اعتباريا كما تقول جاعلية فوقا اتحادها حاصل على تقدير الجعل المؤلف ايضا ونقول ان اصحاب الجعل المؤلف لا يقولون ان الماهية مجعولة

حتى يكفي كونها عينية صدق عن المقول ح اقرع الهم تذكر ما قد سبق وما قال الفاضل السنديلي ح من ان الانتزاعي يكون ليس في الخارج وان كان

مغاير النحوية الماهيات المستقلة الا لزم ارتفاع النقيضين لانها قد يكون انتزاعيين فما تحققه العقل السليم كيف ولو كان الانتزاعي ثابتا في الخارج

لزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان كل ممكن مع ما عداه من الاشياء والا متناهية نسبة واقلها المغايرة الا ان

باطل فكذا الملزوم وارتفاع النقيضين بمعنى ان لا يكون احد منهما مطابقا للمحكي عنه ونفس الامر مستحيل لا بمعنى ان يكونا معدومين من الخارج والعدم

وجود الانتزاعيات في الخارج او لا تتحملها هذه الرسالة فاطلب من المبسوطات ومنها ما اورده السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف بقوله الجعل اما ان يتعلق

بنفس الماهية بالذات ويتعلق بها بالعرض او لا يتعلق بها اصلا لا بالذات ولا بالعرض فعلى الاول ثبت المدعى وعلى الثاني يلزم تاخر الماهية من حيث هي هي

عن الماهية من حيث الوجود وهو يستلزم تاخر المعروض عن العارض والضرورة العقلية تشهد بخلافه وعلى الثالث يلزم استغناء الممكن من حيث هو ممكن والوجدان

السليم يحكم ببطلانه كيف كل شيء ما خلا الله باطل فتدبر بعلية يحتاج الى لطف القريحة انتهى وفيه اما اولا فبانا نختار الشق الثاني اي تعلق الجعل بالماهية

بالعرض ونريد به الواسطة في العروض فالجاعل جعل الاتصاف هو منسوب الى الماهية من حيث هي ايضا لارتباط بينهما وتقدم ما بالذات على ما بالعرض

في الواسطة في العروض ممتنع فان اتصاف ما بالعرض بالصفة بعينه اتصاف ما بالذات كاتصاف جالس السفينة بالحركة حال حركتها كذا اورده

بعض المستعدين ولك ان تقول ان هذا الشق اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض بمعنى الواسطة في العروض يؤول الى الشق الثالث اي لا يتعلق الجعل

بالماهية اصلا واما ثانيا فبانا نختار الشق الثاني والماهية من حيث هي هي وان تقدمت على الماهية المخلوطة بالذات لكنها متاخرة عنها جعلا

ولا ضير في تقدم الشيء على الشيء ذاتا وتاخره عنه وجودا ومفاد هذا ما افاده جد جدي شمس المحققين قدس الله سره الكريم وما قال الفاضل العلامة من ان تاخر

الماهية عن الماهية المخلوطة بالوجود في حكم الجعل انما يستلزم انكار فعلية المنضم اليه متاخرة عن انضمام المنضم وهو صريح البطلان اذ لا معنى للانضمام على هذا

التقدير ففيه ان هذا الايراد مبني على انضمام الوجود وقد عرفت انه انتزاعي ما في بعض الرسائل من ان تقدم الماهية لما تفرع على الوجود في الواقع فكيف

يصح تقدمها بحسب اللحاظ النفس الامري ففيه ان التقدم بحسب الماهية لا يستدعي الانفكاك بينهما في الواقع فكون الشيء معروضا هو التقدم وكون الشيء

عارضا هو التاخر فالماهية متقدمة بهذا المعنى والوجود متاخر وليس العكس والتقدم بهذا المعنى لا ينافي تاخر الماهية في كونها اثر الجعل ... لمنافاة

٦٤

المنافاة وبعضهم تقدم على الماهية اما التنافي فاختار المشتق الثالث ولا يلزم استغناء الممكنات في الحاجة حيث يجعلونها مالقي الامكان من عوارض الاختلاط لا من عوارض نفس الماهية عندهم فتدبر ومنها ما في الافق المبين من ان الوجود حقيقة صيرورة الماهية ان نفس تقوم الماهية من حيث الصدور عن الجاعل مصحح حمل الوجود ومصداقه فلو استغنت من حيث سنخ قوامها عن الفاعل صدق حمل الوجود عليها من حيث الذات فتخرج عن حد الامكان وهو باطل فهي تفتقر الى الجاعل من حيث سنخ القوام واصل التقرر وفيه المطلوب وفيه ما قال السيد الباهر ومن ان مصداق حمل الوجود هي الماهية من حيث انها مستندة الى الجاعل اعم من ان يكون استنادها اليه من حيث هي هي او من حيث الوجود فلو استغنت عنه من حيث هي واحتاجت اليه من حيث الوجود لا يلزم حمل الوجود في مرتبة اصل الذات حتى تخرج عن حد الامكان اوسلمنا ان مصداق حمل الوجود هو الماهية من حيث استنادها الى الجاعل من حيث هي هي خاصة فلا مرية في انها من حيث هي هي على تقدير الجعل المؤلف مستندة اليه وانما لم تكن مستندة بجعل نفسها لكونها اثر اله بالعرض وقال بعض المتاخرين ان الماهية لو كانت من حيث الذات مستغنية عن الجاعل لكان مصداق حمل الوجود ذاتها من حيث الذات فلا يتصور الاستناد والاحتياج الى الجاعل من حيث الوجود فتبصر وتفكر ومنها ان الفرقان الحميد ناطق بحقية الجعل البسيط حيث قال عز من قائل وجعل الظلمات والنور حيث ترك المفعول الثاني ولا بد في الجعل المؤلف منه واما التاويل بان المفعول الثاني محذوف على ما جاء حذف احد مفعولي جعل قليلا كما صرح به الشيخ الرضي فتقدير الآية جعل الظلمات والنور موجودة او بان الواو بمعنى مع والنور بمعنى الوجود والظلمات بمعنى الماهيات والتقدير جعل الماهيات مع الوجود فلا يخلو عن بعد فلا تبعد عن المرام ما تبع حسن الكلام وان تمحض بقوله تعالى جعل لكم الارض فراشا فانه يومي الى الجعل المؤلف فادفعها بان الاشراقية لا ينكرون استعمال لفظ الجعل بمعنى التصيير في كلام العرب بل انما ينكرون تخلل الجعل بين الماهية والوجود وكون اثره بالذات الوجود او الاتصاف وهذا لم يثبت بتلك الآية ويمكن ان يقال ان جعل في تلك الآية بمعنى خلق وقوله فراشا حال فلا ايماء الى الجعل المؤلف على ما في الحاشية وغيره وهكذا التاويل في كل ما يكون مثل تلك الآية ومنها ما اورده بعض العظماء من ان الوجود المصدري نفس صيرورة الذات وقوعها في ظرف ما لا انه امر زائد على نفس الذات ينضم اليها فجعل الاتصاف جعل صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما فهو راجع الى جعل الماهية كما لا يخفى على المتامل فتامل ومنها ما قرره بحر العلوم نور الله مرقده من انه لا معنى لمجعولية الاتصاف لا لمجعولية منشأه اذ لا تقرر ولا قوام للانتزاعي الا بحسب المنشاء فاثر الجعل ح يكون تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية لقولنا الماهية موجودة وليس اثره وجود الاتصاف ونحوه فانه فرق بين ان يكون الاتصاف متحققا في الخارج وبين ان يكون الشي متصفا بالوجود في الخارج وليس شي يصلح للمصداقية سوى الماهية فتكون هي اثر الجعل لا غير وفيه قدح من وجهين الاول ان منشأ انتزاع الاتصاف ليس تقرر الماهية وفعليتها حتى يتقرر الجعل البسيط بل المنشأ نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل اللهم الا ان يقال ان هذه الحيثية حيثية تعليلية لا توجب تعددا في المصداق فان شانها الخروج والثاني ان للماهية في مرتبة التقرر اعتبارين اعتبار انها متقررة محضة وبهذا الاعتبار لا يتعلق بها الجعل بالذات واعتبار انها منشأ لانتزاع الوجود الانتزاعي وبهذا الاعتبار يتعلق بها الجعل فلا اثر للجعل البسيط بل يثبت الجعل المؤلف وهذا بناء على تغاير الاعتبار بدون تغاير الملحوظ والمعنون لا يستوجب اختلاف الاحكام وفيه تامل فتامل ومنها ان مجعولية الاتصاف لا يتصور الا بان يكون الصفة امرا عينيا فالجاعل عند جعل الماهية متصفة بالوجود اما ان يجعل الوجود موجودا فانما الجعل كالمسبوق بجعل السواد قائما بالاسود فيلزم ان يكون للوجود وجود ويتسلسل واما ان يجعله لا موجودا فهو كما كان فالصادر من الفاعل ليس الا نفس الماهية العينية وفيه ان هذا الدليل انما مبني على ان الاتصاف منحصر في الاتصاف الانضمامي الخارجي وعلى ان الاحتياج منحصر في الاتصاف بالاوصاف العينية وكلا الحصرين في معرض المنع فلا تحجل ومنها ان محصل الجعل المؤلف تعلق الجعل بالنسبة الشخصية التي هي في درجة المحكي عنه على ما تقدم فالمراد بها ما حصل من النسبة الشخصية بنسبة شخصية نحو باطل لا يلزم تخلل الجعل بين الشي ونفسه وهو غير معقول ان الجعل انما تعلق بالنسبة الشخصية المفروضة موجودة فتحققت النسبة الاخرى هي متعلق الجعل حقيقة وهي النسبة الوجودية الى

منها ٥ قوله وفيه تامل فان لقائل ان يقول ان اختلاف الاحكام باختلاف الحيثيات انما يكون اذا كانت الحيثيات في جانب المصداق واما اذا اتحد المصداق وتعددت الحيثيات فلا يستوجب تغير الاحكام لتعذر الامر فتدبر

منها ٧

تلك النسبة بتفصيل الكلام الى هذه النسبة الثانية وهكذا فيلزم تسلسل النسب فلا يكون شيء من النسب الغير المتناهية مجعولة بالذات فلا يكون شيء منها متحققا بالضرورة
لامتناع تحقق ما بالعرض بدون تحقق ما بالذات فلا مصير لهم الا الى القول بان المراد من جعل تلك النسبة باخراجها من الليس الى الايس في مرتبة التقرر والفعلية
فهو الجعل البسيط وفيه انه ليس هو الجعل البسيط فان الاثر فيه بالذات الماهية مع قطع النظر عن الخلط وتلك النسبة وان كانت ماهية لكنها ليست مما نحن
بصدده فتدبر ومنها ان جعل الشخص هو جعل الطبيعة فان الشخص هو الطبيعة انما الفرق بحسب الاعتبار فاذا تعلق الجعل البسيط بها كان زيد مثلا
تحقق بالانسان بالضرورة وليس جعل شخص جعل شخص آخر فليس جعل زيد جعل عمرو بعينه وهذا من الفطريات اذا وعيت هذا فاذا فرض تعلق الجعل
بالنسبة الشخصية الرابطة بين زيد ووجوده مثلا فلا يتعلق الجعل بماهية النسبة اصلا لزم جعل الشخص عين جعل الكلي هف ولو كانت لنفس الماهية مجعولة
فالجعل اما البسيط وهو المطلوب او مؤلف فيعود الكلام الى جعل ماهية النسبة موجودة فاثر الجعل هو النسبة الرابطة بين ماهية النسبة ووجودها وهذه النسبة
ماهيتها النسبة مغايرة للنسبة المفروضة اولا بين [illegible] ووجوده وجعل احد الفردين من الكلي ليس جعل الفرد الآخر منه على ما تقرر ولا يذهب عليك ان هذا
الدليل قريب المأخذ من الدليل السابق عليه فالايراد عليه هو الايراد عليه فتدبر فان قلت لما كان اثر الجعل بالذات عند الاشراقية نفس الطبيعة
من حيث هي هي فلا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها ماهية بشرط شيء وهو خلاف ما صرحوا به قلت التشخص عند المحققين عبارة عن الطبيعة
المعروضة للتشخص بخروج القيد لتقييدها عن الملحوظ ودخولها في الملاحظ فالطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار اللحاظ فالجزئي اي
الشخص هو عين الطبيعة فمجعولية الطبيعة بالذات هي عين مجعولية الشخص فلا يلزم الخلاف نعم لو كان التشخص عبارة عن الطبيعة مع
التشخص بدخول القيد في الملحوظ كما هو مشرب البعض فلا يتعلق الجعل البسيط بالذات بالتشخص لكنه لا اعتداد له على راي المحققين والتفصيل
في حاشيتنا المسماة بالقول الاحكم على شرح السلم من شاء الاطلاع فليرجع اليها واما المشائية فاستدلوا على مذهبهم بدلائل **الاول** ان علة
الاحتياج الى الجاعل هو الامكان وهو كيفية نسبة الوجود الى الماهية اي كيفية التساوي فالمجعول هو الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث
هي فالاثر بالذات هو الاتصاف ومفاد الخلط لا الماهية من حيث هي فدار الحق على الجعل المؤلف ولا يخفى ضعف الدليل فانا لا نسلم ان الامكان
كيفية نسبة الوجود الى الماهية بل الامكان عبارة عن صلاحية الماهية للمعلولية فح يكون الاثر بالذات هو نفس الماهية فان الامكان من صفاتها
وهو علة الاحتياج الى الجاعل فدار الحق على البسيط ولو سلمناه فلا نسلم ان الامكان بهذا المعنى المسلم علة الاحتياج بل علة الاحتياج هو نفس
صلاحية الماهية للمعلولية ولو سلمناه فلا نسلم انه علة لاحتياج الماهية اليه مطلقا بل هو علة لاحتياج الماهية اليه باعتبار الوجود فلا يلزم منه
احتياج الماهية من حيث هي هي الى الجاعل وكيف ولها في كل مرتبة احتياج فتدبر ولو سلمناه فنقول يجوز ان يكون الاحتياج بطريق خاص هو
ان يكون المتبوع اعني الماهية محتاجا الى الجاعل واثره بالذات والتابع اعني الوجود او الاتصاف به محتاجا اليه واثره بالتبع فتقرر البسيط فان
قلت انه قال بعض المتكلمين ان علة الاحتياج الى الجاعل هو الحدوث لا الامكان فح تم هذا الاستدلال قلت فيه شيء على ما فيه من بعض
تحريرات حمى الاستاذ العلامة ادام الله علوه ومجده وهو ان الحدوث لو كان علة للاحتياج الى الجاعل لكان الوجود بعد الحدوث بلا علة
اذ لا يطلق عليه الحدوث [illegible] ان الممكن ليس بمستلزم بالنظر الى نفس الذات عن الضرورة [illegible] لا يلزم الترجيح بلا مرجح او كان
الوجوب او الامتناع بنفس ذاته علة تامة للاستغناء عن الجاعل وانتفاء العلة التامة علة تامة لانتفاء المعلول فانتفاء الوجوب والامتناع يكون
علة تامة لانتفاء الاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن الافتقار والا يلزم ارتفاع النقيضين وانتفاء الوجوب والامتناع عبارة عن الضرورة
الفعلية او اللافعلية وان هذا الا هو الامكان فيكون الامكان علة للاحتياج لا الحدوث فتامل واتعب و**الثاني** ان الجعل يستدعي
المجعول والمجعول اليه وليسا الا في الجعل المؤلف وفيه ان استدعاء الجعل مطلقا لهما ممنوع فالبسيط يكتفي على المجعول فقط و**الثالث**
ان الجاعل لا يجعل الماهية ماهية والا لزم المجعولية الذاتية ولا يجعل الموجود موجودا لانه انتزاعي واثر الجعل لا بد ان يكون امرا عينيا فلم يبق

ف ١٠ دليلها

ف ١ الاول

ف ٢ الثاني

ف ٣ الثالث

فلم يبق الا الاتصاف فهو اثر الجعل فيه ان الاتصاف ايضا انتزاعي فلا فرق بينه وبين الوجود وان قيل ان الاتصاف وان كان انتزاعيا لكن منشأه امر
عيني قيل فكذلك منشأ الوجود فلا فرق فاثر الجعل يكون هو الماهية لا بمعنى ان الجاعل يجعل الماهية ماهية حتى يلزم المجعولية الذاتية كما فهم المستدل بل بمعنى ان
٤ الرابع — الجاعل يقرر الماهية ويخلقها ... فصار الماهية ... لبطلان الذات الى صفحة الاعيان ... الحقيقة فلا ضير والرابع ان ثبوت الشيء
لنفسه ضروري فكيف يتخلل الجعل بين الماهية ونفسها حتى يتقرر الجعل البسيط وزيفه بانه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان المتخلل هو الجعل البسيط
٥ الخامس — فاثره نفس الماهية على التحقيق الذي مر آنفا والخامس ما ... المحقق السنديلي رح وهو يقتضي تمهيد مقدمات الاولى ان المصداق يستعمل في معنيين
الاول المحكي عنه ويطابق القضية والثاني آلة صدق الحمل بحيث لو لم يتحقق لم يصدق القضية والثانية ان الماهية من حيث هي
محكي عنها الحمل الذاتيات اما في حمل العوارض فالمحكي عنه الماهية مع حيثية انضمامي وانتزاعي والثالثة ان مجعولية كل مرتبة تابعة لمجعولية المحكي عنها
الا ان تكون تابعة لمجعولية ما ليس بمحكي عنه واذ تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول الماهية التي يعبرون عنها بالفعلية والتقرر وغيرهما ويجعلونها اثر الجعل
البسيط اما ان يكون المراد بها نفس الماهية من حيث هي فهي محكية عنها الحمل الذاتيات على ما في الثانية فيكون جعل الذاتيات في جعلها على ما في الثالثة
وليست محكية عنها حمل الوجود وغيره من العوارض على ما في الثانية فلا يكون جعل الوجود وغيره من العوارض في جعلها فتحتاج الى جعل مستأنف
على ما في المقدمة الثالثة وهو خلاف صرائح الاشراقية وان يكون المراد بها نفسها مع خلط امر زائد فيرجع الى الجعل المؤلف ولا يذهب عليك
ان قضية الثانية تنافي ما قال ذلك المحقق في موضع آخر من ان مطابق الحمل في الوجود والذاتيات معا هو الماهية المتقررة ومع قطع النظر
٦ السادس — عن المنافاة نقول ان عدم كون الماهية من حيث هي هي محكية عنها العوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي هي مسلم كيف وليس في
هذا اللحاظ سواها ولكن لا يوجب ذلك عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان انفكاك مفهوم عن آخر في بعض الملاحظات لا يستلزم
٦٧ امكان الانفكاك بينهما في الواقع ونفس الامر كذا قيل فتدبر والسادس ان الجعل المؤلف هو مختار الشيخ الرئيس فانه سئل حين اكل المشمش
عن مجعولية الماهية فقال ما جعل الجاعل المشمش مشمشا بل جعل المشمش موجودا ويمكن ان يقال ان هذا القول لا يدل على انه اختار المؤلف لم لا يجوز انه
اغمض عن بيان البسيط لغموضه فان قلت ان الشيخ ما اغمض بل نفى جعل الماهية صريحا قلت ما نفى الجعل البسيط بل نفى جعل الماهية ماهية وهو منفي
٧ السابع — عند قائلي الجعل البسيط ايضا على ما قدمنا والسابع ان كل مفهوم زائد على الماهية يكون ثبوته لها من تلقاء العلة على ما تقرر عندهم ولذا عرفوا الغني
بالعلة الذاتي بما لا علة له والوجود زائد على ماهيات الممكنات على ما تقرر في الالهيات فلو لم يكن ثبوته لها محتاجا الى علة جاعلة يبطل ما تقرر
عندهم وفسد التعريفان المذكوران فلابد من ان يكون اثر الجعل الاختلاط ولا يذهب عليك ان هذا الدليل لا يفيد التحقيق انما هو جدلي يفيد الزام
الخصم لو ثبت اعترافه بما ذكر من التقرر وقد ينتقض بثبوت الامكان للممكن فانه زائد على الممكن ثابت له بالذات لا من تلقاء العلة فانه قد صرح شارح
المواقف وغيره بان الوجوب والامتناع قد يكونان بالذات وقد يكونان بالغير واما الامكان فلا يكون الا بالذات وما وقع في اقوالهم الممكن لذاته
فالتقييد بقوله لذاته للتعميم فان قيل ان الامكان امر سلبي ليس من العوارض حتى يكون ثبوته بالذات او بالغير قلت ان المشائين قائلون بان الامكان امر
وجودي وعليه الاثبات قاعدتهم ان كل حادث فهو مسبوق بمادة واما التعريفان المذكوران فلا يسلمهما الخصم بل يقول العرضي هو الخارج المحمول
والذاتي هو الداخل في الذات وغير الخارج فتدبر وانظر مبحث الحدوث والقدم يتجلى لك الامر الاتم والثامن ان سبق الماهية على الوجود
٨ الثامن — ليس من الاقسام الخمسة المشهورة للسبق وقد لزم من مجعولية الماهية في نفسها وفيه ان سبق الماهية على الوجود نوع آخر من اقسام السبق سوى الخمسة
٩ التاسع — المشهورة يقال له السبق بالماهية وليس السبق منحصرا في الخمسة الا ترى ان سبق الذاتيات على الماهية خارج عنها صرح به السيد الباقر وغيره والتاسع ان
الممتنعات لذاتها ممتنع وجودها فيستحيل فيها سلب الشيء عن نفسه واذا كانت معدومة يجوز ان يصح سلب المعدوم عن نفسه مطلقا فما لم يصر ... موجودا
لا يصدق هو على نفسه فضلا عن ان يصدق عليه شيء آخر فالمحتاج الى الجاعل اما الوجود او الماهية بالذات هو الخلط بالوجود لا نفس الماهية وانت تعلم ان صدق

الشئ على نفسه حين العدم والاستلزام صدقه عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب الشئ عن نفسه بالحمل الاولي اذ كان مفهوما قالوا ان كان مفهوم ابل عن نفسه
بالحمل الاولي والسر في ذلك ان كل مفهوم بالقياس الى نفسه عينه وعليه بناء الحمل الاولي فيحمل على نفسه بهذا الحمل بالضرورة فيمتنع سلب المقابل فان قلت
ان الموجبة تستدعي وجود الموضوع فالشئ مسلوب عن نفسه عند عدمه فان عند عدمه ترتفع الماهية فيصدق سلب جميع الاشياء حتى سلب نفسها عنها بحسب الخارج
فالمعدوم مسلوب عن نفسه كما افاده شارح التجريد قلت ان المحمول في الحمل الاولي نفس الموضوع فاذا وجد صدقها اذ في الحاظ وجود امعا وتحقق الحمل الاولي الموجود
اصلا الا ان اخذ المحمول الموضوع ليس سلب نعم الحمل الشائع يتوقف على الوجود فان المناط فيه الاتحاد في الوجود فلا يصح بدون الوجود فعند عدمه يصح سلب
المقابل فيه فثبت الاتزان والمذهب الثالث ما اخترعه اختاره الصدر الشيرازي وسماه جعلا بسيطا وهو ان اثر الجعل بالذات ليس الماهية ولا الاتصاف
بل الوجود وتصدى لابطال امي الاشراقيين المشائين في الشواهد الربوبية وغيرها اما التصدي لابطال ابي الاشراقيين فبوجوه منها ان الماهية
لو كانت لقوامها مفتقرة الى الجاعل لزم كون الجاعل مقوما لها في حد نفسها واللازم باطل فان الجاعل من العلل الخارجية عندهم مع انا نتصور الماهية
مع الذهول والغفلة عن حصول الفاعل وفيه اما اولا فبان البون بعيد بين تقويم الذاتي للذات وتقويم الجاعل للمجعول قال رئيس المتاخرين في الافق المبين
ما حاصله ان فاقرية الماهية الى الجاعل فاقرية صدورية وفاقريتها الى الذاتي فاقرية في التقوم والتحصل فالماهية تحتاج الى الجاعل في الخروج
من الليس الى الايس بان يكون اثره نفسها لا بحسب نفس قوام الذات فعليك التدبر واما ثانيا فبان المجعول عندكم الوجود فيقتضي هذا الوجه
ان لا يكون هو مجعولا ايضا فهذا الوجه هادم الاساس مطلوبكم فما هو جوابكم فهو جوابنا ومنها ان الماهية لو كانت بحسب الذات مجعولة لكان مفهوم
المجعول محمولا عليها حملا ذاتيا لا حملا متعارفا عرضيا وهو خلاف ما عليه الحكيم وفيه دم من جهتين الاول ان الماهية لما كانت بحسب الذات مرتبطة
بالجاعل فلا يكون مصداق حمل المجعول عليها هي نفس الماهية حيث هي حتى يكون حمله عليها حملا ذاتيا بل مصداقه هي الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل
فالحمل عرضي وتحكم ان يقال ان الاستناد الى الجاعل ليس امرا زائدا على المجعولية بل هو عينه انما التغاير لفظا فتدبر والثاني ان هذا الوجه بعينه جار
فيما اخترتم من ان المجعول هو الوجود فما هو جوابكم فهو جوابنا ومنها ان الماهية تكون متعددة الافراد فلو كانت مجعولة فاما ان لا يتبعها
تشخص فلزم وجود الماهية المجردة وهذا مما لا ينكر او يتبعها تشخص واحد فيلزم الترجيح بلا مرجح فان نسبة الماهية الى جميع التشخصات على سواء
او يتبعها جميع التشخصات فيلزم وجود الافراد الكثيرة الغير المتناهية حين جعل الماهية وهذا كما ترى وفيه انا نختار انه يتبعها التشخص الواحد
فمجعولية الطبيعة عين مجعولية الشخص على ما مر فلا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثر الجعل هو الماهية باي تشخص كانت وخصوصية التشخص الخاص
انما جاءت باستعداد من المادة او امر من الامور الخارجية فتدبر ومنها ان تشخص الماهية زائد عليها على ما ثبت في الالهيات قال القوم
ان الشئ ما لم يتشخص لم يوجد فما لم تتشخص الماهية بواحد من التشخصات لم تصدر عن الجاعل فليس اثر الجاعل بالذات هي نفس الماهية من حيث هي هي
وفيه انه ليس مقال الاشراقيين ان الماهية اثر الجعل لما تقدم على الوجود والتشخص انفكاكا في نفس الامر حتى يقال انها ما لم تتشخص لم تصدر بل غرضهم
ان جعل الشخص هو جعل النوع فلما وقع اثر الجعل على نفس الماهية صارت متشخصة وموجودة الا ان للماهية تقدما بالماهية على الوجود والتشخص فتلك
اثر بالذات والوجود ومساوقه اثر بالعرض ومنها ان الماهية لو كانت مجعولة فما علمها يكون لذاتها مالها فان علة الشئ تكون لذاته او لوازم الماهية
اعتبارية على ما صرحوا به فيلزم كون الجاعل اعتباريا وهو الواجب تعالى عنه وفيه اما اولا فبان المقدار لازم لماهية الصورة مع ان الشيخ
قائل بوجود المقدار في الخارج كما نقله آقا حسين الخوانساري في حاشيته على الحاشية القديمة فليس ان لوازم الماهية اعتبارية واما ثانيا
فيما قال بعض المستعدين من ان اللوازم التي تتصف بها الماهية لا تنفك عنها في حد الوجودين تكون اعتبارية عندهم غير موجودة في الخارج
لا اللوازم التي تكون غير منفكة ولا يكون بينها وبين الماهية اتصاف وناعتية والعلل لوازم المعلولات من قبيل الثاني فلا يلزم اعتبارية
الجاعل ويؤيده ما قال السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف من ان لوازم الماهية ليس اعتبارية والا لما اتصفت الماهية بها في

سلمه أي العلامة القوشجي رح ١٢ منه

ف ١ منا

سلمه أي السيد الباقر ١٢ منه

ف ٢ منا

ف ٣ منا

٦٨

ف ٤ منا

ف ٥ منا

سلمه البعض المستعدين [illegible] ١٢ منه

في الذهن لامتناع اتصاف المعدوم في ظرف بموجود في ذلك الظرف وفيه شيء فتأمل واما التصدي لابطال راي المشائين فبان اثر الفاعل الموجود بحيث يكون
امرا موجودا والاتصاف امر اعتباري لا يصلح لكونه اثر الجاعل الموجود وهذا لا يذهب عليك ان الوجود المصدري ايضا امر انتزاعي على ما مر فلا يكون
اثر الجاعل فما هو جوابه فهو جوابنا ثم بعد ابطال راي الاشراقية والمشائية على زعم الصدر الشيرازي فتحقيق مذهبه وهو ان الوجود اثر الجعل بالذات
ان الوجود امر واحد بسيط كلي وهو الموجود والصادر عن الجاعل بالحقيقة والماهيات تابعة للوجود في الجعل والمجعول بالذات ليس الا انحاء الوجودات
لا الوجودات المتعددة وبانه يلزم ان لا يوجد شيء من الممكنات فان الممكن بالنسبة وجوده اليه وعدمه اليه ليست بضرورية فلو كانت الممكنات
الموجودات لجاز سلب الوجود عنها وهو جواز سلب الشيء عن نفسه وهو من المستحيلات كذا اورد الفاضل السنديلي ورد بان المستلزم ما اختاره من
ان اثر الجعل هو اتصاف الوجود بالماهية وتفصيله ان للوجود وجودان الاول هو امر اعتباري معنى مصدري متحقق في نفس الامر باعتبار العقل
وانتزاعه والثاني هو الوجود بمعنى ما به الموجودية وهو الوجود الحقيقي وهو في الممكن امر لانه موجود بغيره فمصداق حمل الوجود بالمعنى المصدري ومبدأ
حمله عليه امر زائد عليه وفي الواجب عينه لانه موجود بذاته فالواجب وجود حقيقي قائم بذاته ويعقل منتزع من ذلك الوجود الحقيقي الماهية في حد نفسها
ويحمل عليها الوجود المصدري الماخوذ من نفس ذلك الوجود فصنعة الماهية بالحقيقة هي الموجودية المصدرية وما يتقدم عليها بالذات هو الوجود
الحقيقي اذا وعيت هذا فاثر الجعل اما نفس الماهية فهو باطل لكونها اعتبارية انتزاعية والامر الاعتباري لا يكون متعلق الجعل او الوجود بالذات
او الوجود المصدري فقط وهو بعينه هذا الدليل بعينه او اتصاف الماهية بالوجود المصدري وهو باطل بمثل ما مر او نفس ذلك الوجود وهو باطل
الا تباين بين الجاعل والمجعول والخالق والمخلوق او اتصاف ذلك الوجود الحقيقي بالماهية الاعتبارية وهو الحق فان قلت ان في ذلك الاتصاف امر اعتباري
فكيف يكون اثر الجعل فان اثره امر عيني قلت ليس المراد من الاتصاف ما هو في درجة الحكاية بل امر كانه في درجة المحكي عنه والاتصاف حكاية وتعبير
ولا تظنك مرتابا في ان هذا الدليل وجداني لا يفيد سوى ان الماهيات موجودة في الخارج وليست امورا اعتبارية وتشبثها بالامثال ذكره في علم
الكلام والالهيات فعليك باحاطة الكلام
الكلام الثاني في بيان تخلل الجعل بين الذات ونفسها وذاتياتها وعوارضها
ينبغي ان تعلم ان
الجعل المؤلف عند المشائين لا يتوسط بين الشيء ونفسه كقولنا الانسان انسان لامتناعه وبين شيء من ذاتياته كقولنا الانسان حيوان لا انحفاظ الخلطي مرتبة
الماهية من حيث هي هي فنسبة الخلط ههنا النسبة الوجوبية بل في تعلق الجعل المؤلف نسبة الامكان حتى تعتبر الخلط بالجعل واما تعلق مطلق الجعل
بالذاتيات فلا بد منه فانها من الحقائق الامكانية كيف توجد وكيف تتقرر بدون الجاعل المبدع فلا بد لها من جاعل فجاعل الذات هو
جاعلها فجعل الذات عين جعلها وليس للذاتيات جاعل يباين جاعل الذات وجعل يباين جعل الذات فالذي جعل الانسان جعله حيوانا والسواد لونا
لذاته لا لشيء آخر يجعله لونا فان ما جعله سوادا جعله لونا فما قالوا من ان الجعل لا يتخلل بين الشيء وذاتياته معناه انه لا يحتاج هناك الى جعل مستانف
لا انه هناك غناء عن الجعل وهذا ما استقر عليه عرش تحقيق المحققين كالمحقق الطوسي والعلامة الشيرازي وغيرهما ومن ههنا انخسف ما قال
رئيس المتاخرين في الافق المبين وتبعه بعض المستعدين من ان خلط الذات والذاتيات لا يكون بمقتضى وقتمئذ فقولنا الانسان
انسان وحيوان لا يحوج صدقه الى الجعل من جهة الخلط وان احوج الى حافظ تقرر الموضوع فالجعل البسيط بماهية الانسان ثم هو بنفسه انسان حيوان
لا الجعل المؤلف اصلا ولا بنفس ذلك الجعل البسيط انتهى ملخصا وقد بينه بتفصيل لا يرجع الى طائل فان كلها فيه مجال المناقشة واما لوازم الماهية
كثبوت الزوايا الثلث للمثلث فقد قال العلامة الشيرازي تبعا للمحقق الطوسي ما محصله انه لما كانت ممتنعة الرفع في الوجود والتوهم فلا ان
الفاعل جعل المثلث ذا زوايا ثلث اذ لو كان كذلك لكانت الزوايا الثلث ممكنة اللحوق لا لاحقة بالمثلث وكان يجوز تصور المثلث بدون الزوايا الثلث وهو
وهو محال الامتناع تحققه دونها فلا يتخلل بين الماهية ولوازمها جعل مؤلف عند المشائين بل كون المثلث ذا زوايا ثلث علته نفس المثلث لا غير
وعند البعض علته علة الحقيقة بتوسطها واحتج فيه فانه يجوز اسناد المعلول الواحد الى العلة القريبة والبعيدة وعلى هذا المعنى كون المجعول

٦٩
م الفاضل اسمعيل القاضي احمد علي سنه ١٢٠١
م بعض المستعدين المولوي ... سنه
ع رئيس المتاخرين السيد الباقر ١٢ سنه
م بعض المستعدين المولوي محمد شاه ١٢٥ سنه

بما على انه ليس لنا على سائر الحقيقة وجاعلها فلا فرق بين الذاتي واللازم لان اللازم لم يمتنع استناده الى الماهية لتأخره عنها بانتفى آخر كان بخلاف
الذاتي لتقدمه عليها بانتفى تقدم كان فتعين استناده الى علة الماهية وقال السيد الهروي في حاشية شرح المواقف لكن الجعل يتعلق اولا بالماهية ثم
يتعلق بلوازمها على سبيل الاستتباع من غير جعل مستأنف لشمول الماهية بحسب نحو تقررها ووجودها لا يستدعي الا اتصافها بها انتهى فما في الافق المبين
من تجويز تخلل الجعل بين الماهية ولوازمها ليس سديدا اما العوارض الممكنة الانسلاخ بالنظر الى نفس الماهية كقولنا الانسان موجود والجسم ابيض فالجعل المؤلف
عند المشائين يتخلل بينه وبين العرض لذات عنها في مرتبة التقرر وصحة سلبها عن الماهية من حيث هي هي وتحقيقها اياها في مرتبة متأخرة والاشراقية يعترفون بالجعل
البسيط على ما مر قوله **القول الثاني** في تجويز لزوم المجعولية الذاتية لو تعلق الظرف بجعل في الخطبة التهذيبية يجاب بعدم انه وقع في خطبة التهذيب وجعل
لنا التوفيق خير رفيق وقال العلامة الدواني ان تعلق لنا بجعل ركيك من حيث المعنى قد بين السيد الهروي في حاشيته على الحاشية الجلالية التهذيبية
وجه الركاكة بقوله وذلك لان الخير معتبر في مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل يكون المجعول والمجعول اليه التوفيق
وخير رفيق وبما العلماء ان يتخلل الجعل بينهما لامتناع تخلله بين الشيء وذاتياته انتهى قوله وذلك اي الركاكة وذكر ليكون الركاكة مصدرا
هو تأنيث وهي فيه المذكر والمؤنث قوله لان الخير الخ اقول هذا القول على ما هو المشهور بان الخير يعتبر بحسب النية في مفهوم التوفيق شرعا
فكون التوفيق عبارة في الشرع عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير والكان في اللغة عبارة عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب خيرا كان
او شرا لو تعلق الظرف هو قوله لنا بجعل يكون المجعول اليه التوفيق والمجعول اليه خير رفيق وهو ذاتي للتوفيق فيلزم تخلل الجعل بين الشيء وهو
التوفيق وذاتياته وهو خير رفيق واللازم باطل لان الجعل يقتضي نسبة الامكان بين المجعول والمجعول اليه وذاتيات الشيء لا تنفك عن ذلك
الشيء بجعل الذات وجودها عين جعل الذاتيات وجودها اما سمعت ان النسبة بين الذات والذاتي نسبة الضرورة والوجوب فكيف يجوز العقل
كون احدهما مجعولا والآخر مجعولا اليه على ما قدمر تحقيقه واذا ابطل اللازم بطل الملزوم ويرد عليه اما اولا فلانا لا نسلم ان الخير ذاتي لمفهوم التوفيق الشرعي
لم لا يجوز ان يكون حال الخير بالنسبة الى التوفيق كحال البصر بالنسبة الى العمى بان يكون نسبة المطلوب الى الخير معتبرة في مفهوم التوفيق ويكون قيد
الخير خارجا عن التوفيق لا جزء له واما ثانيا فلانا سلمنا ان الخير ذاتي للتوفيق فنقول ان الخير معتبر في مفهوم التوفيق على انه صفة للمطلوب
ومعلوم ان الخير بهذا الاعتبار ليس مجعولا اليه وانما وقع هنا مجعولا اليه على انه صفة للتوفيق وهو بهذا الاعتبار ليس جزءا للتوفيق
فلا يلزم المجعولية الذاتية واما ثالثا فلان المجعول اليه هنا خير رفيق وهو بعيض للتوفيق فالذاتي هو مطلق الخير وذاتية المطلق لا تستلزم
ذاتية المقيد فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه فان قلت ان الخير مطلق بالقياس الى خير رفيق فيكون خير رفيق مجعولا اليه هنا يستلزم
كون مطلق الخير ايضا مجعولا اليه لاستلزام كون المقيد مجعولا اليه كون المطلق مجعولا اليه فقد لزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه قلت انه ما لزم
من الاستلزام المذكور الا تخلل الجعل بين الشيء وجزئه بالعرض لا بالذات وتخلل الجعل بينهما بالعرض غير ممنوع انما الممنوع تخلل الجعل المستأنف
بين الشيء وجزئه بالذات وهو لم يلزم فما لزم ليس بممنوع وما هو ممنوع ليس بلازم واقول لك ان تقول ان الرفاقة مطلقا سواء كان خيرا او شرا
لازم من لوجود التوفيق مع قطع النظر عن كون الخير معتبرا في مفهومه شرعا وعدم اعتباره في مفهومه لغة لامتناع وجود التوفيق بدون
الرفاقة فمناط الحكم في قول المصنف جعل لنا التوفيق الخ نفس الخير وهو ذاتي لمفهوم التوفيق شرعا فقد لزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه
فتدبر واما رابعا فلان تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته انما يستحيل فيما يكون من الماهيات الحقيقية لا فيما يكون من الماهيات الاعتبارية وماهية
في ان ماهية التوفيق اعتبارية ليست بحقيقية فلا مضايقة فيها في لزوم المجعولية الذاتية والجواب عنه ان الدليل الذي اقيم على نفي المجعولية
الذاتية قد قدمنا [illegible] كما يجري في الماهيات الحقيقية كذلك يجري في الماهيات الاعتبارية فلا وجه للتخصيص كيف والفرق بين الماهيات
الحقيقية والاعتبارية [illegible] فان التوحيد [illegible] الماهيات الحقيقية بحسب الحقيقة [illegible] المعتبرة في التوحيد

في الماهيات الاعتبارية انما يعتبر بحسب اعتبار المعتبر والتفاته الى الاشياء وجعلها شيئا واحدا فلا فرق بينهما سوى هذا الفرق فالحكم باستحالة المجعولية
الذاتية في احدهما دون الآخر اما ان يحكم بحيث السر فيه ان الماهية الاعتبارية وان كانت موجودة بلا اعتبار الا ان ذاتياتها لا تتخلف عنها وان كانت
اعتبارية فان الذاتيات التي اعتبر ما هو بينها باحدها جنسا والآخر فصلا يكفيها وجود نفس الذات لا اعتبارية فلا يحتاج في ثبوتها للماهية الاعتبارية الى جعل
مستانف ويعلم الجواب على من يوهم ان لعل الى الايضاح فلا نشرع والخامس ما افاده بحر العلوم رح من انا نلتزم تجريد التوفيق عن الخير فلا يكون الخير
على هذا التقدير معتبرا في مفهوم التوفيق حيث انه ذاتي له فلا يلزم المجعولية الذاتية والجواب عنه ما اورده جدي واستاذي قدوة المدققين نور الله
مرقده بان هذا مقام التحقيق فيكون المراد من الالفاظ المستعملة ما هو المعتبر فيها بحسب العرف فالخير بما كان معتبرا في مفهوم التوفيق
بحسب العرف فكيف يجرد عنه على ان المحذور انما يدفع اذا اخذ مفهوم التوفيق بحسب العرف مم اما اذا جرد عن معنى الخير فهو خارج عن المبحث
والكلام لنا فيه [illegible] السادس ان ههنا فرقا بين الجزء المفهومي والجزء الحقيقي الا ترى ان البصر جزء لمفهوم العمى فانه عدم البصر لا جزء حقيقي فيجوز ان يكون
الخير جزءا لمفهوم التوفيق الحقيقة بتخلل الجعل بين الشيء وجزئه انما يمتنع في جزء الحقيقة لا في جزء المفهوم فلا محذور ههنا والجواب عنه على ما افيد
من كلام قدوة [illegible] مالك [illegible] معجزة من معجزات سيد المرسلين العارف بالحق اخو جد جدي مولانا احمد عبد الحق السهالي اللكنوي قدس
الله سره بما توضيحه ان التوفيق امر اعتباري من الامور الاعتبارية ليس جزؤها الحقيقي الا ما هو جزؤها المفهومي فاذا كان الخير جزءا لمفهوم
التوفيق فكان جزءا حقيقيا له ايضا واذا بطل احتمال التقرير السابق فالتقرير الآن الصحيح على [illegible] ما اختاره استاذي ابو جدي
سعد العلوم العقلية والنقلية قدس الله سره وهو ان اللام في قول السيد المحشي الخير عوض عن المضاف اليه وهو الرفيق فتوضيح كلامه
ان خير رفيق معتبر في مفهوم التوفيق الشرعي بالملزوم فانه لازم لماهية التوفيق لا يكون الا خير رفيق فلو تعلق الظرف بجعل يكون المجعول
هو التوفيق والمجعول اليه خير رفيق فيلزم تخلل الجعل بين الشيء ولازمه واللازم محال فان لازم الشيء يمتنع انفكاكه عنه والاحتياج الى الجعل
مستانف انما يكون فيما يمكن انفكاكه عن شيء على ما مر واذا بطل اللازم بطل الملزوم واما اذا تعلق الظرف بالرفيق فيكون الرفاقة مقيدة
فلا ريب في ان خير رفيق لنا ليس بلازم للتوفيق العرفي فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء ولازمه وان توهم ان هذا التقرير لا يناسب كلام
السيد المحشي رح اذ هو يدعي لزوم تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته والذاتي انما يطلق على الجزء دون اللازم [illegible] بما افيد من ان الذاتي لا [illegible] انه
لا يطلق على اللازم فان الذاتي له معنيان عندهم احدهما المنسوب الى الذات سواء كان داخلا في الذات او جزءا لها او خارجا عنها غير منفك
عنها اعني اللازم والآخر ما يكون منسوبا الى الذات بالدخول فقط ومراد المحشي من الذاتي ههنا المعنى الاول دون الثاني فافهم ويرد على هذا التقرير
اعتراضان ضعيفان الاول ما اورده عم جدي احسن المحققين رح وتوضيحه ان لوازم الذات لا تتخلف عن الذات في ظرف من الظروف ذهنا
كان او خارجا كالزوجية فانها لازمة للاربعة فانما وجدت ماهية الاربعة وجدت الزوجية فلا يكون خير رفيق بالنسبة الى التوفيق كذلك لان
الكفار يتصورون مفهوم التوفيق وحقيقته ولا يحصل لهم خير المرافقة فخير رفيق لازم للتوفيق بحسب الوجود الخارجي ولوازم الوجود الخارجي
يمكن [illegible] الانفكاك فلا شناعة والجواب عنه ان المراد باللازم في التقرير المذكور هو اللازم البين بالمعنى الاعم وهو عبارة عما
يلزم من تصوره مع تصور ملزومه والنسبة بينهما الجزم باللزوم لا اللازم البين بالمعنى الاخص وهو عبارة عما يلزم تصوره من تصور الملزوم
وحده ولا ريب في ان خير رفيق ليس لازما بينا بالمعنى الاخص لمفهوم التوفيق كما ذكره المورد الا انه لازم بين لمفهوم التوفيق بالمعنى الاعم
فانا نعلم بالضرورة ان من تصور معنى التوفيق وخير رفيق والنسبة بينهما جزم باللزوم بينهما فعدم حصول خير المرافقة في ذهن الكفار حين تصورهم
مفهوم التوفيق الذي هو ملزوم له لا ينافي اللزوم البين بالمعنى الاعم وهو المطلوب والثاني انه لما لزم من تعلق لنا بجعل تخلل الجعل بين
الشيء ولازمه وهو باطل فلا يرد ما [illegible] من ان بجعل ايضا باطلا فانه قال المحقق الدواني [illegible] ان تعلق لنا بجعل [illegible] اذ التركيب الصحيح

١٧

احسن المحققين مولانا محمد حسن ١٢١٠

والبيق والجواب عنه من جهين احدهما ان لعلق لنا بجعل مستقيم مكلفه هوان لو تنه جعل بمعنی خلق ومن ميم تكون خيريق حالاامن التوفيق لاجعلا الذيه مفعولا ثانيا للجعل حتى يلزم المجعولية بين الشئ ولازمه ولكنه لما كان لا يخلو عن تكلف للان المتبادر من الجعل الذی وقع بعدها مرات يصلحان للان يحمل احدهما على الآخر هوالتصيير فحمل الجعل على الخلق خلاف الظاهر فتسارکیکا وثانيهما ان الشرادبالرکیک معناه المجازی ای الباطل دون المعنی الحقيقی حتی يلزم القدح فتدبر فيه آخرما اردنا ايراده فی هذه الرسالة والحمد لله على اختتام هذه العجالة حين اقامتی ببلدة جونفور اقامنی الله على البها السرور فی الواحد والعشرين من الشوال المنسلک سنة التاسع والستين بعد مضى الالف والمائتين

من هجرة رسول الثقلين عليه وآله صلوة رب المشرقين مادام وجود القمرين

خاتمة الطبع

بفضله تعالی این کتاب مفید طلاب یعنی حاشیه بحر العلوم حضرت مولانا ابو العیاش عبد العلی نور الله مرقده بر حاشیه سید زاهد هروی متعلقه رساله قطبیه و دیگر بعض مزینه بر حاشیه از حاشیه کشف المکتوم فی حاشیة بحر العلوم از تصانیف جناب مولانا محمد عبد الحلیم روح الله روحه الکریم سیوم رساله ملحقه مسماة بالقول المحیط فیما یتعلق بالجعل المولف والبسیط از افادات مولانای ممدوح الشان صاحب الاجازت این المحشی المصنف العلام الذی اشتهر بین الانام جناب افادت مآب حاج الحرمین الشریفین حضرت مولانا محمد عبد الحی ادام الله فضله علی علی سائر الطلاب در مطبع علوی باهتمام خاکسار امیدوار رحمت پروردگار عاصی محمد علی بخش خان در ماه جمادی الاولی ۱۲۹۳ هجری مطابق ماه جون ۱۸۷۶ء حلیهٔ طبع پوشید امید که هر سه کتاب مذکورین کسی صاحب بلا اجازت مولانای ممدوح الصفات قصد طبع نفرمایند و زیر بار نقصان یکدیگر نشوند فقط

اشتهار عام

بخدمت صاحبان مطابع نزدیک و دور و تاجران با همت ذی مقدور معروض خدمت فائز البرکت ہی کہ حاشیه بحر العلوم مولانا محمد عبد العلی مرحوم مع تحشیہ کشف المکتوم فی حاشیة بحر العلوم تام و کمال تا مذہب منصور و رسالہ قول المحیط فیما یتعلق بالجعل المولف والبسیط یہ دو کتاب تصنیف والد ماجد جناب حاج الحرمین الشریفین مولانا ابو الحسنات محمد عبد الحی ادام الله فیضہ کی ہیں با جازت مولانای موصوف مطبع علوی مین باہتمام محمد علی بخش خان مالک مطبع کے طبع ہوکر شایع کیگئین کوئی صاحب بدون اجازت مولانا ممدوح الصفات کے قصد چھاپنی یا چھپوانی کا نفرماوین ۔ ۔ زیر بار نقصان بموجب ایکٹ نمبر ۲۰ سنہ ۱۸۴۷ء ہونگی اطلاعاً گذارش خدمت ہی فقط مرقوم ماہ جون ۱۸۷۶ء واسطے سند اس امر کی کہ یہ کتاب چھپی ہوئی مطبع علوی کے ہی مہر مطبع ثبت کی گئی